MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

السادة/ إدارة الإفصاح

عناية الأستاذة/ رشا مصطفى موسى

البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد::

تنفيذاً لقواعد قيد الأوراق المالية الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها والإجراءات التنفيذية لها والصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة وتعديلاتها،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير السادة مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات لشركة مصر للفنادق للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/٣/٣١ والوارد للشركة بتاريخ ٢٠٢٦/٦/٢٤ ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

قائم بأعمال رئيس قطاع الأوراق المالية

ومسئول علاقات المستثمرين

(حسين على الكربينى)

شركة مصر للفنادق ش.ت.م.م

MISR HOTELS Co.
شركة مصر للفنادق

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحيه طيبه وبعد::

تنفيذاً لقواعد قيد الأوراق المالية الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلاتها والإجراءات التنفيذية لها والصادرة بقرار مجلس إدارة البورصة وتعديلاتها،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير السادة مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات لشركة مصر للفنادق للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٦/٣/٣١ والوارد للشركة بتاريخ ٢٠٢٦/٦/٢٤ ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

قائم بأعمال رئيس قطاع الأوراق المالية

ومسئول علاقات المستثمرين

(حسين على الكربينى)

شركة مصر للفنادق ش.م.م

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق

السيد الأستاذ / العضو المنتدب التنفيذي

شركة مصر للفنادق

شركة مصر للفنادق
رقم الوارد ٩٨
التاريخ
المرفقات ٢٠٢٦/٦/٢٢
جهة الاختصاص

تحية طيبه وبعد ،،،

أتشرف أن أرسل لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لشركة مصر للفنادق فى ٢٠٢٦/٣/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم ،،،

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام ،،،

تحريراً فى : ٢٢/ ٦ / ٢٠٢٦

نهى

مع وافر التحيه

وكيل أول وزارة

مدير الإدارة

عـ / مستشار الإدارة

(محاسب / هاني فتحى شفيق)

(محاسبة / إيناس عبد العزيز أحمد)

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مصر للفنادق فى ٢٠٢٦/٣/٣١

قمنا بإجراء الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة مصر للفنادق (ش . م . م) المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٦/٣/٣١ و قائمة الدخل عن التسعة أشهر المنتهية في ذات التاريخ بصافي ربح بعد الضرائب نحو ١١٤٨,٤٣٦ مليون جنيه ، وكذا قوائم التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية والدخل الشامل في ذات التاريخ و ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة و غيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى و الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج عن تلك القوائم المالية الدورية و في ضوء فحصنا المحدود .

نطاق الفحص المحدود

تم الفحص وفقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

وردت القوائم المالية الدورية محل المراجعة لإدارة مراقبة حسابات السياحة والفنادق بتاريخ ٢٠٢٦/٥/٢٠ وذلك بعد اعتمادها من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٠) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٢٧.

وفي هذا الشأن تبين ما يلي:

- بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٦ ورد لإدارة مراقبة الحسابات مايفيد إتمام إجراءات تحول الشركة من العمل تحت مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ للعمل تحت مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنفيذا لأحكام المادة (٣٩ مكرر) من القانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وتم التأشير بذلك فى السجل التجارى للشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٧ ، وقد تبين مخالفة بعض مواد النظام

الاساسى للشركة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية و تعديلاتهما وفيما يلى بعض الأمثلة التى توضح ذلك :

- نصت المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة على "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء على الأقل وسبعة أعضاء على الأكثر تعينهم الجمعية العامة للشركة " فى حين تنص المادة رقم (٧٧) من القانون المشار اليه على "يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة لمدة ٣ سنوات ٠٠٠الخ" ٠

- نصت المادة (٤٧) من النظام الأساسى للشركة فيما يتعلق بصحة إنعقاد الجمعية العامة العادية على "٠٠٠ويعتبر الإجتماع الثانى صحيحاً بحضور ٢٥ % على الأقل من أسهم رأس المال ٠٠٠ الخ " فى حين تنص المادة (٦٧) من القانون المشار إليه على "٠٠٠ ويعتبر الإجتماع الثانى صحيحاً أيا كان عدد الأسهم الممثله فيه ٠٠٠الخ" ٠

- نصت المادة (٥٧) من النظام الأساسى للشركة على "٠٠٠ وفى الأحوال التى تقوم فيها الشركة ببيع أصل من الأصول الثابتة لها أو حصولها على تعويض عنه فتلتزم الشركة بتكوين إحتياطى رأسمالى بكامل قيمة البيع أو التعويض لإعادة هذه الأصول لما كانت عليه أوشراء أصول جديدة " بينما تنص المادة (٤٠) من القانون المشار إليه على "٠٠٠ويجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الأرباح الصافية التى تحققها الشركة نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة ٠٠٠الخ " ٠

يتعين حصر الحالات المماثلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل النظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما مع موافاتنا بما تم فى هذا الشأن ٠

أساس إبداء إستنتاج متحفظ :

- ظهر رصيد إستثمارات مالية في شركات تابعة وشقيقة في ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ٦,٨٦٨ مليون جنيه بعد خصم الإضمحلال في الإستثمارات البالغ نحو ٢,٧٤٠ مليون جنيه ، وقد تبين مخالفة الشركة للمادة(١٧ – فقرة أولى هـ) من القانون (٤) لسنة ٢٠١٨ (الخاص بتعديل بعض أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) بشأن عدم إيداع أسهم الأوراق المالية لشركة مصر سيناء بأحد شركات الحفظ والقيد المركزى وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه جارى إجراء الحفظ لأسهم شركة مصر سيناء بمعرفة شركة مصر سيناء كما يتم التنسيق بين قطاعى الاوراق المالية والأستثمار والتواصل مع شركة مصر المقاصة وشركة مصر للأستثمارات المالية فى هذا الشأن ٠

يتعين الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه .

- ظهر رصيد حسابات مدينة مستحقة على الشركة القابضة وأطراف ذات علاقة ضمن قائمة المركز المالي في ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ١٨,٣٦٠ مليون جنيه بالصافى منها نحو ١٨,٧١٦ مليون جنيه يمثل رصيد حساب جارى الشركة القابضة للسياحة والفنادق – الضمان الحكومى - والذى تمت المطابقة عليه مع الشركة القابضة فى ٢٠٢٦/٣/٣١ والمتمثل فى المتبقى من قيمة المديونية المستحقة علي الشركة القابضة للسياحة والفنادق وشركاتها التابعة البالغة نحو١١٥,٢٦٧ مليون جنيه تنفيذاً للحكم الصادر لصالح الشركة في الإستئنافين رقمي ١٧٤٥٦ ، ١٧٣٠٣ لسنة ١٢٤ ق وحصول الشركة القابضة على موافقة السيد / وزير المالية بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠ علي أن تتم التسوية من مستحقات وزارة المالية طرف الشركة القابضة وشركاتها التابعة والرصيد المتبقى من تلك المديونية يخص شركة مصر للسياحة (بعد إجراء مقاصة بنحو ٧٤٨ ألف جنيه (منها نحو ٧٠٦ ألف جنيه خلال العام المالى السابق تمثل المتبقى من ثمن السيارة المشتراه من شركة مصر للسياحة ، ونحو ٤٢ ألف جنيه تم استبعادها من المديونية فى سبتمبر ٢٠٢٥ تمثل قيمة رسوم تسجيل عقد بيع تلك السيارة) ، وقد أفادت الشركة القابضة ضمن مكاتباتها للشركة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٦/٢/٤ بأنه محل نزاع قضائى بين شركة مصر للسياحة ووزارة المالية وسيتم تأجيل أى سداد بشأنه لحين الحكم فى هذا النزاع وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه جارى متابعة تحصيل باقى المديونية بالتنسيق مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق ٠

يتعين متابعة العمل علي تحصيل تلك المديونية حتي لا تمثل أموال عاطلة وضياع فرص استثمارها بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة ٠

- ظهر رصيد حسابات مدينة أخرى بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ٤٢٨,٦٨٠ مليون جنيه (بالصافى) بعد استبعاد خسائر ائتمانية متوقعة بنحو ١,٤٨٣ مليون جنيه ومازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الرصيد ما يلي :

١- نحو ٤,٢٩٧ مليون جنيه (مصلحة الضرائب – خصم من المنبع للشركة) يقابلها خسائر ائتمانية متوقعة بنحو ٣٨٩ ألف جنيه يمثل الرصيد قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة بمعرفة عملاء فندق النيل ريتز كارلتون حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، وقد أفادت الشركة فى ردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه تم الإنتهاء من فحص عام ٢٠٠٩ ويتم حالياً تجميع شهادات الخصم المستقطعة بمعرفة العملاء على البطاقة الضريبية لشركة مصر للفنادق وإثباتها كرصيد دائن لدى مصلحة الضرائب لإمكانية خصمها من المستحقات الضريبية .

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه الشركة مع مصلحة الضرائب فى هذا الشأن لما لذلك من أثر على أرصدة الحسابات الظاهرة بالقوائم المالية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ مع دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة والعمل على تدعيمها فى ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة.

٢- نحو ١,٧٥٠ مليون جنيه مستحقة للشركة لدى وزارة العدل تنفيذاً للأحكام القضائية الإستئنافية أرقام ١٧٤٥٦ ، ١٧٣٠٣ لسنة ١٢٤ ق ، ورقم ١٢٣١٩ لسنة ١٣٥ ق الصادر لصالح الشركة ضد كل من وزير المالية ووزير العدل (بصفتيهما) وقد تقدمت الشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٣٠ بطلب للسيد مساعد وزير العدل لشئون المحاكم والمطالبات القضائية بتسوية المبلغ لصالح مأمورية الضرائب – مركز كبار الممولين وأفادت مكاتبة وزارة العدل للشركة المؤرخة ٢٠٢٥/٧/١ بأنه تمت الموافقة من جانب قطاع المطالبات القضائية على عمل التحويل لسداد جزء من مديونية الضرائب الخاصة بالشركة بعد خصم أية مبالغ مستحقة عليها وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه

مازال جارى متابعة الموقف مع وزارة العدل تمهيداً لإيداعه كرصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وخصمه من أى مستحقات ضريبية على الشركة .

يتعين متابعة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة تنفيذا للأحكام القضائية الصادرة لصالحها حفاظاً على حقوقها طرف الغير مع موافاتنا بما تم فى هذا الشأن.

٣- نحو ٢٧٩ ألف جنيه يرجع تاريخها لعام ٢٠٠٦ يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة يمثل قيمة رسوم ضريبة الدمغة النسبية المستحقة للشركة طرف مصلحة الضرائب علي مساهمات الشركة في رؤوس أموال بعض الشركات بعد حصولها علي أحكام استئنافية لصالح الشركة بهذه القيمة وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه جارى متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة فى الأحكام الصادرة لصالحها .

يتعين متابعة الإجراءات المتخذة لتحصيل مستحقات الشركة وفقاً للأحكام الصادرة لصالحها .

٤- نحو ٩٠ ألف جنيه مستحقة علي مصلحة الضرائب العقارية - مأمورية غرب القاهرة - قيمة فوائد قانونية مستحقة للشركة تنفيذاً للأحكام القضائية الصادرة لصالحها ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه جاري التنسيق مع مصلحة الضرائب العقارية علي تسوية الفوائد القانونية خصما من مستحقات الضرائب العقارية وبعد الأخذ فى الاعتبار صدور حكم بأحقية الشركة فى بعض القيم الإيجارية المحسوب على أساسها الضريبة العقارية للمحلات المتواجدة بالفندق .

يتعين موافاتنا بما تم بشأن التسوية المشار إليها وفى ضوء الحكم الصادر بأحقية الشركة .

٥- نحو ٥١٤ ألف جنيه يقابلها خسائر إئتمانية متوقعة بذات القيمة- قيمة فروق ضريبة الدخل عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وفقا للإقرار المعدل للشركة المقدم للمأمورية بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه جارى متابعة الإجراءات لتحصيل مستحقات الشركة فى الأحكام الصادرة لصالحها .

يتعين العمل على متابعة الدعوى القضائية وموافاتنا بآخر المستجدات حفاظاً على حقوق الشركة .

٦- نحو ٧٨,٥ ألف جنيه يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة تمثل باقي حصة الشركة في أرباح شركة مصر سيناء للسياحة عن الأعوام من ١٩٨٩ حتي ١٩٩٥ ، وقامت الشركة بالمطالبة بتلك المديونية أكثر من مرة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٥ .وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه جارى المتابعة مع شركة مصر سيناء لتحصيل تلك المبالغ أو إدراجها ضمن المستحقات عند إتخاذ إجراءات بيع أسهم الشركة وطبقاً لموافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٣ عن نتيجة التقييم للأسهم .

يتعين متابعة الإجراءات المتخذة لحفظ حق الشركة طرف الغير في ظل مطالبات الشركة المتكررة بالمديونية.

٧- نحو ٥٤,٥ ألف جنيه يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة تمثل قيمة ضريبة الدمغة النسبية على مساهمة الشركة في رأسمال شركة الإسماعيلية للإستثمارات السياحية المستحقة لشركة مصر للفنادق والصادر بشأنها حكم قضائي نهائي لصالح الشركة منذ عام ٢٠٢٠ وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه جارى المتابعة نحو تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة وقد قضت المحكمة على المصدر للشيك بدون رصيد بسنة مع الشغل وكفالة ثلاثة ألاف جنيه .

يتعين متابعة تنفيذ الحكم القضائى الصادر لصالح الشركة حفاظا على حقوق الشركة طرف الغير حتى لاتسقط الأحكام بالتقادم .

٨- نحو ٢٢ ألف جنيه يقابله خسائر ائتمانية متوقعة بذات القيمة تمثل قيمة ضريبة الخصم والإضافة المستقطعة بمعرفة عملاء فندق سفير دهب حتى ٢٠٢٢/٨/٣١ وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه جارى المتابعة مع إدارة الفندق نحو إحضار شهادات من العملاء بما يفيد سداد المبالغ على البطاقة الضريبية لشركة مصر للفنادق .

يتعين متابعة الإجراءات المتخذة للإستفادة من تلك المبالغ وخصمها من المستحقات الضريبية .

٩- نحو ١٠٩ ألف جنيه المتبقى من العهدة المؤقتة البالغة ٢٠٠ ألف جنيه المنصرفة فى ٧ / ٢٠٢٥ لأحد العاملين بالشئون القانونية للصرف على إستخراج تراخيص وسداد رسوم حيث تم تسوية بعض المبالغ بنحو ٩١ ألف جنيه من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ بالمخالفة لأحكام المواد (١٠٨، ١٠٩ ، ١١٠) من الباب السابع من اللائحة المالية للشركة.

يتعين الإلتزام بأحكام اللائحة المالية مع مراعاة صرف مبالغ العهد بما يتناسب مع الغرض التى أنشئت من أجله .

- بلغ حساب مخصص الإحلال والتجديد لفنادق الشركة ضمن حسابات مدينة أخرى بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٣٩٣,٦٥٩ مليون جنيه منها نحو ٨,٠١٥ مليون جنيه قيمة المكون بحساب الإحلال والتجديد لفندق سفير دهب حتى ٢٠٢٥/٣/٣١ بدفاتر الشركة بفارق بالزيادة بنحو ٢,٨٥٨ مليون جنيه عن رصيد حساب البنك فى ٢٠٢٦/٣/٣١ البالغ نحو ٥,١٥٧ مليون جنيه بالمخالفة لما تقتضيه عقود الإدارة والتشغيل بإيداع مبالغ الإحلال والتجديد المكونة فى حساب منتج للفوائد .

يتعين الإلتزام بتطبيق بنود التعاقد المبرم لإدارة وتشغيل فنادق الشركة بما يعود بالنفع ويحقق صالح الشركة .

- ظهر رصيد حساب إحتياطى نظامى بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ١٢٩٨ مليون جنيه مقابل نحو ٥٥٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بفرق بالزيادة بنحو ٧٤٥ مليون جنيه خصماً من حساب الأرباح المرحلة بناءاً على ملاحظة هيئة الرقابة المالية دون إعتماد الجمعية العامة للشركة بالمخالفة للمادة (١٩٣) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١وتعديلاتهما والتى تنص "...وفى جميع الأحوال لا يجوز التصرف فى الإحتياطيات والمخصصات الأخرى فى غير الأبواب المخصصة لها إلا بموافقة الجمعية العامة " ، والمادة (٥٧) من النظام الأساسى للشركة والتى تنص على " يستعمل الإحتياطى بقرار من الجمعية العامة بناءاً على إقتراح من مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة ".

يتعين الإلتزام بتطبيق أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والنظام الأساسى للشركة والعرض على الجمعية العامة فى أقرب إنعقاد .

- بلغ إجمالي حقوق الملكية ضمن قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٣٧٣٠ مليون جنيه وقد تضمنت نحو ٣٩٦ مليون جنيه أرصدة مجنبة تحت حساب زيادة رأس المال حيث أنه بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٢ صدر قرار الجمعية العامة العادية للشركة بتوزيع سهم مجانى لكل سهم ليكون عدد الأسهم ٧٩٢ مليون سهم بعد التوزيع والقيمة الإسمية للسهم جنيه واحد وذلك بالاستخدام من رصيد الأرباح المرحلة بالقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ البالغة نحو ١١١٨ مليون جنيه (بعد إعتماد الجمعية العامة للشركة)، وقد تم عقد جمعية عامة غير عادية فى ٢٠٢٦/١/١٨ للنظر فى تعديل النظام الأساسي للشركة وزيادة كل من رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع وحتى تاريخ الفحص فى يونيو ٢٠٢٦ لم يتم الانتهاء من باقى الإجراءات اللازمة لتسوية تلك المبالغ المجنبة بدفاتر الشركة وتنفيذ قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية .

يتعين العمل على سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

- ظهر رصيد حساب المخصصات بقائمة المركز المالى فى٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ٤٦,٣٦٤ مليون جنيه وقد تضمن الرصيد نحو ٢٧٧ ألف جنيه مخصص القضايا المتنازع عليها لمقابلة عدد ٢ دعوى قضائية متداولة وقد تبين وجود دعوى قضائية عمالية استئنافية ضد الشركة برقم ٧٥/٩٤/٩٦ لسنة ١٤٢ ق غير مكون عنها مخصص صدر فيها حكم إبتدائي ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢ بأداء مبلغ مليون جنيه بالتضامن مع الشركة القابضة للسياحة والفنادق وأفادت الشركة فى ردها على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه جارى المتابعة مع مكتب الخبراء حيث لم تحدد جلسة لنظرها حتى الآن وحيث لم يصدر حكم نهائى فسيتم النظر فى ضوء المستجدات خلال العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٥ .

يتعين الإستمرار فى متابعة الدعوى القضائية المتداولة مع دراسة مخصص القضايا المتنازع عليها المكون فى ٢٠٢٥/٣/٣١والعمل على تدعيمه فى ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة .

- بلغ رصيد حسابات دائنة أخري في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٧٧,٥٥٥ مليون جنيه ومازال الرصيد يتضمن نحو ١٥,٠٦٤ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بيانها كما يلى :-

١- نحو ٤,٦٩٠ مليون جنيه ضريبة القيمة المضافة عن تطوير فـندق النيل ريتز منـذ يونيو ٢٠١٩ ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات على مراجعة القوائم المالية فى ديسمبر ٢٠٢٥ بأنه جارى المتابعة مع المستشار الضريبى أمام القضاء الإدارى وسيتم التسوية فى ضوء ما ينتهى إليه الفحص عن السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠ .

يتعين اتخاذ اللازم نحو إنهاء النزاع القضائى وسداد الضرائب المستحقة على فندق النيل ريتز تنفيذاً لأحكام القانون .

٢- نحو ٤,٥ مليون جنيه جزء من مستحقات الشركة لدي شركة الشرق الأوسط (تحت التصفية) لحين الإنتهاء من أعمال التصفية النهائية علماً بأنه قد تم اتخاذ قرار تصفية شركة الشرق الأوسط منذ أكثر من ثلاثون عاما .

وتجدر الإشارة الى أن أخر حساب للتصفية تم تقديمه حتى ٢٠٢٥/١١/٣٠ ، كما لم يتم دعوة الجمعية العامة فى ظل قرب انتهاء مدة التجديد الممنوحة له والتى انتهت فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات فى سبتمبر ،ديسمبر ٢٠٢٥ أنه سيتم عقد جمعية عامة عادية بتاريخ ٢٠٢٦/١/٤ للتجديد للمصفى ويليها متابعة مستجدات الموقف فى ضوء القضايا المرفوعة والمحجوزة للحكم بتاريخ ٢٠٢٦/١/٢٧ كما أنه جارى العمل بالتنسيق مع شركة إيجوث والمصفى وجارى المتابعة مع المصفى لمعرفة موقف مكاتبات الشركة المرسلة بالتوجيه بالإستعجال لعقد جمعية عامة عادية .

يتعين المتابعة موافاتنا بما انتهت إليه القضايا المحجوزة للحكم والجمعية العامة العادية فى ٢٠٢٦/١/٤ طبقاً لما ورد برد الشركة واتخاذ اللازم للإسراع في أعمال التصفية والحصول علي باقي مستحقات الشركة والأفادة .

٣- نحو ٥,٧٥٢ مليون جنيه أرصدة دائنة معلاه لحين التسوية مع مركز كبار الممولين ، وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٥/١٢/٣١ بأنه جارى المتابعة مع المستشار الضريبى لإنهاء الخلاف مع المأمورية وسيتم التسوية فى ضوء نتيجة الفحص للسنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠ .

يتعين المتابعة والعمل على إنهاء النزاع القضائى وسداد الضرائب المستحقة .

٤- نحو ١٢٢ ألف جنيه تمثل غرامات و تأمين ابتدائي من شركة العروبة عن عملية عزل حمام السباحة لفندق النيل ريتز منذ عام ٢٠١٥ المقام بشأنها دعوي قضائية والتى صدر حكم إستئناف لصالح شركة العروبة فى ٢٠٢٣/١١/٨ بمبلغ ٧٩ ألف جنيه وقد ورد برد الشركة على تقرير مراقب الحسابات فى ديسمبر ٢٠٢٥ بأنه جارى تنفيذ الحكم الصادر ومبلغ التأمين بمجرد موافاة الشركة بصورة الحكم .

يتعين موافاتنا بآخر مستجدات تنفيذ الحكم الصادر لما له من أثر علي الحسابات المالية للشركة .

- ظهر رصيد حسابات دائنة مصالح وهيئات ضمن الأرصدة الدائنة الأخرى وضريبة الدخل المستحقة فى ٢٠٢٦/٣/٣١ بنحو ٣٣٦,٣٥٠ مليون جنيه وقد تبين بشأنه مايلى :

- نحو ٧,٥٦٨ مليون جنيه – مصلحة الضرائب قيمة مضافة – منها ٥٨٦ ألف جنيه قيمة ضريبة القيمة المضافة على مستحقات الإستشارات الفنية لشركة سفير الدولية منذ نوفمبر ٢٠٢٥ والتى لم تسدد حتى تاريخ المركز المالى ٢٠٢٦/٣/٣١ .

يتعين سرعة سداد تلك الضرائب بالاقرارات الضريبية حتى لا تتعرض الشركة لغرامات .

- نحو ٣٧ ألف جنيه – ضريبة موحدة - ولم يتضمن الرصيد نحو ١٧٠ ألف جنيه قيمة ما أمكن حصره من ضريبة كسب العمل والتى لم يتم خصمها من العاملين وإستحقاقها لمصلحة الضرائب من يناير حتى يوليو ٢٠٢٥ .

يتعين بحث أسباب عدم إستحقاق الضريبة وخصمها من العاملين وإجراء التسويات فى ضوء البحث .

- لم تتضمن قائمة الدخل فى ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٧٨٢ ألف جنيه قيمة أرباح أذون الخزانة بالبنك الأهلى المستحقة عن الفترة من ٢٠٢٦/٣/٢ حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ .

يتعين إجراء التصويب اللازم لما له من أثر على نتائج الأعمال فى ٢٠٢٦/٣/٣١ .

- عدم كفاية بعض الايضاحات المتممة للقوائم المالية حيث لم يتم الإفصاح عن :

- نحو ١٧٢,٤٩٠ مليون جنيه أرباح فروق العملة المحققة خلال الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٦/٣/٣١ ، نحو ١٣٠,٦٥٩ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من خسائر فروق العملة فى ذات التاريخ بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (١٣) آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية .
- نحو ٣٦٣ ألف جنيه قيمة الأرباح الرأسمالية المحققة حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ ، نحو ٨٢٠٠ جنيه قيمة الخسائر الرأسمالية المحققة فى ذات التاريخ بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها مع مراعاة كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة .

<u>الإستنتاج المتحفظ:-</u>

وفى ضوء فحصنا المحدود ، وباستثناء ما جاء في التقرير ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة وتدفقاتها النقدية عن الأشهر التسعة المنتهية في ٢٠٢٦/٣/٣١ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

<u>تحريراً في: ٢٢/٦/ ٢٠٢٦</u>

مدير عام
نائب مدير الإدارة
(محاسب / أحمد محمد حمدى عبد الرحمن)

وكيل وزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسبة/ أمل محمد دعبس)

وكيل وزارة
نائب أول مدير الإدارة
(محاسبة/ هويدا أحمد طلعت)